الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.54

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
20 March 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شارما ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

الخطوط العامة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للمركز التجاري الدولي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية (تابع)

الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

(أ) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-36965 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٣

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

الخطوط العامة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للمركز التجاري الدولي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية (تابع) (A/57/7/Add.26 و A/57/761).

١ - **السيد سيج** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): في معرض رده على الأسئلة التي طرحت في الاجتماع السابق للجنة، قال إن المناقشات الأخيرة لتقرير الأمين العام عن الخطوط العامة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للمركز التجاري الدولي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية (A/57/761) أثارت ثلاثة مسائل رئيسية. الأولى تتعلق بالزيادة بنسبة ٥,٤ في المائة في الموارد بالقيمة الحقيقية، وكيفية معالجتها ضمن سياق أولويات الميزانية البرنامجية. والزيادة المقترحة ممكن مقارنتها مع تلك المقترحة للأبواب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من الميزانية، والتي كان متوسطها ٥,٢ في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن البرامج الحالية سيتم استعراضها لتحديد النواتج التي كانت هامشية أو فات أوانها أو ذات فعالية محدودة والأنشطة التي يجب أن تتوقف في فترة السنتين الجديدة على ضوء الاحتياجات الناشئة الأخرى.

٢ - وأضاف أن القضية الثانية كانت الإجراء المستخدم للاستعراض المشترك للترتيبات الإدارية. ورغم أن الولاية الممنوحة من قبل الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين لم تفرض أي موعد نهائي محدد للمفاوضات، إلا أنه ينبغي على شعبة تخطيط البرامج والميزانية أن تحاول تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وخلافا للأمم المتحدة، فإن منظمة التجارة العالمية اتبعت دورة ميزانية سنوية، ونتيجة لذلك، كان من الصعب الاتفاق على توصيات متسقة. لذلك من غير المحتمل أن يقدم التقرير خلال الجزء الرئيسي من الدورة. وإن لجنة الميزانية والمالية والإدارة في منظمة التجارة العالمية تنظر في إدخال تغيير على دورة فترة السنتين ويتوقع أن تقدم توصيات بذلك في وقت لاحق من السنة إلى مجلس إدارة منظمة التجارة العالمية.

٣ - وأضاف أن القضية الثالثة هي اللغة الرسمية التي ستصدر بها الوثائق. وستكون موافقة الجمعية العامة مطلوبة قبل إمكانية إضافة اللغتين العربية والصينية. وبينما تبدو مثل هذه الموافقة محتملة، إلا أنه لا يوجد بعد أساس قانوني لتضمين التكاليف في تقديرات الميزانية . وإن الجهود لجعل اللغتين متاحتين ستتيسر لو أن اللجنة طلبت من الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار المتطلبات المحتملة بمبلغ ٠٠٠ ٨٠ فرنك سويسري للغتين الإضافيتين.

الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (تابع) (A/56/907؛ A/57/7/Add.27؛ A/57/761)

٤ - **السيدة عفيفي** (المغرب): متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قالت إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. لذلك فهي تدعم بالكامل التوصيات التي ذكرت في تقرير الفريق العامل المعني بمستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/57/330 و Add.1) والذي وافقت عليه الجمعية العامة في قراراها ١٧٥/٥٧.

٥ - وأضافت أنها تلاحظ مع الأسف أن منصب مدير المعهد لم يشغل بعد، رغم وجود موارد كافية، وحثت الأمين العام على القيام بذلك التعيين دون تأخير، كما هو مطلوب بالفقرة ٩ (أ) من القرار المذكور أعلاه.

٦ - ثم أضافت أنها تعبر عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء التي أرسلت إشارة واضحة، من خلال تبرعاتها، بأن المعهد يستطيع أن يقدم مساهمة قيّمة وموضوعية للنهوض بالمرأة ضمن منظومة الأمم المتحدة وطالبت بتحرير مبلغ الـ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار الذي وضع جانبا لأجل المعهد في صندوق الطوارئ، عملا بقرار الجمعية العامة ٥٨٠/٥٧ بحيث يتمكن المعهد من الاستمرار في أنشطته الأساسية في عام ٢٠٠٣. وأخيرا، طالبت جميع الدول الأعضاء التي لم تساهم بعد بأن تقدم مساهمتها للمعهد.

٧ - **السيدة آرثه دي غاباي** (بيرو): متحدثة باسم فريق ريو، قالت إن الفريق يدعم المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وجهود الفريق العامل. كما أنه يدعم التوصيات الواردة في تقارير الفريق العامل (A/57/330 و Add.1) لقد ذكر تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/57/797) بأن المعهد لديه موارد كافية لتمويل ثماني وظائف، بما في ذلك المدير، برتبة مد - ٢. لذلك تعبر عن أسفها لأن القرار ١٧٥/٥٧، الذي طلبت فيه الجمعية العامة تعيين المدير دون تأخير، لم ينفذ بعد. وبالتالي ينبغي للأمانة العامة العمل دون تأخير، وفقا لطلب الجمعية العامة. ولقد أظهرت التبرعات المقدم من مختلف الحكومات إلى المعهد بوضوح أن المعهد يستطيع الاستمرار في القيام بمساهمة رئيسية من أجل النهوض بالمرأة ضمن منظومة الأمم المتحدة. ويشكر فريق ريو تلك الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات، وخاصة حكومات أسبانيا وفترويلا والجمهورية الدومينيكية. وبما أنها البلد المضيف، فإن الجمهورية الدومينيكية قدمت أيضا المبنى والأراضي وسددت تكاليف الطاقة والماء والأمن. ويشجع فريق ريو الدول الأخرى الأعضاء على القيام بتبرعات لتمويل المعهد.

٨ - وأضافت أن الفريق العامل ذكر في تقريره عن مستقبل عمل المعهد (A/57/330 و Add.1) أن من الصعوبات التي تمت مواجهتها في التنسيق مع الأمم المتحدة التأخير في تعيين مدير للمعهد. ولقد أضر ذلك الوضع بمصداقية المعهد، مما أدى إلى تدهور في التبرعات. وعلى الأعضاء أن يعتبروا توصيات الفريق العامل كمبادئ توجيهية لمداولاتهم وينبغي على الجمعية العامة أن توافق على تحرير مبلغ الـ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار الذي خصصته، بحيث يستطيع المعهد الاستمرار في أنشطته الأساسية والتشغيلية كجزء من عملية تنشيطه.

٩ - **السيد هيريرا** (المكسيك): قال إن وفده يرغب في تأييد البيان الذي قدمه وفد بيرو، متحدثاً باسم فريق ريو. وتقر حكومة المكسيك بأهمية عمل المعهد، وخاصة مساهماته للدول النامية، ولذلك ستضاعف تبرعاتها السنوية إلى ٠٠٠ ٢٠ دولار.

١٠ - **السيد بيمنتل** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن وفده يرغب في تأييد بياني المغرب، الذي تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧، وبيرو التي تحدثت باسم فريق ريو. وإن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة هو إحدى المؤسسات القليلة التابعة للأمم المتحدة الموجودة في العالم النامي والوحيدة المكرسة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. ولهذا فإن وفده على ثقة من أن اللجنة سترحب بقرار الجمعية العامة بتحرير المبلغ الإضافي وقدره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار بعد أن دفعت التبرعات وتم الوفاء بالتعهدات. وينبغي للأمين العام أن يعين مديراً برتبة مد-٢ وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٥/٥٧ وعلى الدول الأعضاء مواصلة تقديم التبرعات إلى المعهد لضمان استمراريته ودعم جهوده في تنفيذ توصيات الفريق العامل.

١١ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): قال إن وفده يؤيد بيان ممثلة المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثلة بيرو باسم فريق ريو.

١٢ - وأضاف أنه في الاجتماع مع الفريق العامل، وفنزويلا عضو فيه، فإن ممثلي مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أشاروا إلى أن أكثر المشاكل جدية في المعهد هي الافتقار إلى التنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والافتقار إلى توجيه السياسات، وهم يعزون ذلك جزئيا إلى عدم وجود ولاية واضحة للمثل الخاص للأمين العام للمعهد والتأخير في تعيين مدير له. ومع ذلك، فإن تقرير المكتب عن مراجعة حسابات المعهد (A/56/907) لم يشر إلى تلك المشاكل. وعلاوة على ذلك، وبما أن التوصيات الواردة فيه قد استندت إلى مراجعة الحسابات التي جرت في عام ٢٠٠١، فيصعب القول إنها تعكس الواقع في زمن صدوره في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وكما ذكر الفريق العامل في تقريره (A/57/330)، ثمة حاجة إلى وصف أكثر توازناً لحالة المعهد.

١٣ - وأضاف أنه يلاحظ مع القلق أنه بينما طلبت الجمعية العامة من الأمين العام تعيين مدير للمعهد دون تأخير، فقد بقيت الوظيفة شاغرة رغم التعهدات المتكررة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولقد عزي التقصير في التعيين إلى افتقار المعهد إلى الموارد. ومع ذلك فإن حكومة الجمهورية الدومينيكية قد تعهدت بمبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٢٢٠ دولار للمعهد، بينما ساهمت حكومة إسبانيا بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار وتعهدت بتقديم مساهمة أخرى بالمبلغ نفسه ما أن يتم تعيين المدير. وبوجود مدير دائم، فإن المعهد سيتمكن من القيام بأنشطة منسقة ومتساوقة لجمع الأموال وتنفيذ الخطوات الضرورية لتنشيط دوره. وإن تعيين مدراء مؤقتين ليس بالحل المقبول.

١٤ - وأضاف أنه أبلغ أن الأمانة العامة قد حددت مؤخرا مرشحا مؤهلا على النحو الملائم لوظيفة مد-٢ كمدير. ومع ذلك، فقد كانت تقترح أنه ينبغي أن يعين المرشح برتبة مد-١ بسبب سنه. وهو يرحب بأي توضيح إضافي، بما أنه لم يكن هناك أي متطلب يتعلق بالسن في إعلان الوظيفة الشاغرة.

١٥ - وأضاف أنه لأمر مؤسف أن لا يحتوي تقرير الأمين العام عن حالة المعهد (A/57/797) على معلومات كافية عن حالة التعهدات. حاليا، فإن الموارد المتاحة في الصندوق الائتماني للمعهد ستسمح لعمليات المعهد بالاستمرار حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ فقط. لذلك فهو يطالب بتحرير مبلغ الـ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار الذي وضع جانبا لأجل المعهد في صندوق الطوارئ ويحث جميع الدول الأعضاء التي لم تتبرع بعد بأن تتبرع للمعهد الذي هو الكيان الوحيد للأمم المتحدة المكرس للبحث والتدريب فيما يخص النهوض بالمرأة.

١٦ - **السيدة أتوول** (الولايات المتحدة الأمريكية): عبرت عن قلقها بشأن نتائج مراجعة حسابات مكتب الرقابة الداخلية عن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، والتي كشفت الافتقار إلى الجهود الرامية لإصلاح المعهد، والتي تعزى جزئيا إلى فشل نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنساني ، من حيث التأثير وفعالية الكلفة وغياب الإدارة الفعالة، مما أدى إلى انحدار في ثقة المانحين. وهي على ثقة بأن بعض التقدم قد تم تحقيقه في تنفيذ توصيات مكتب الرقابة الداخلية، بغض النظر عن عدم وجود مدير للمعهد.

١٧ - وأضافت أن وفدها، كعضو في الفريق العامل، يرى أن تعيين مدير شرط أساسي لتنشيط المعهد. وبالفعل، حين وافقت الجمعية العامة على إعانة مالية بمبلغ

٢٥٠ ٠٠٠ دولار للمعهد، فقد كان ذلك على أساس أن التعيين سيتم دون تأخير. وإن التقصير في فعل ذلك أمر يدعو للأسف، وكذلك الافتقار إلى الشفافية في سلوك عملية التعيين. وفي هذا الخصوص، فقد سألت عن السبب في أن الأمانة العامة تقترح الآن ملء المنصب برتبة مد-١.

١٨ - **السيد هونينغستاد** (النرويج): قال إن وفده يرغب في تأييد بيانات ممثلة المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثلة بيرو باسم فريق ريو وممثلي المكسيك والجمهورية الدومينيكية وفترويلا.

١٩ - وأضاف أنه كما أظهرت نتائج مراجعة حسابات مكتب الرقابة الداخلية، فإن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يجب أن يرتب أموره الداخلية إن كانت ستستعاد ثقة المانحين. وأكثر الوسائل فعالية لتنشيط المعهد هي بتعيين مدير. لذلك فهو يحث الأمين العام بالإسراع في العملية. وبينما توجد موارد كافية لتستمر عمليات المعهد حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فإنه لمن الحيوي تأمين أموال إضافية للمعهد، بما في ذلك من خلال التبرعات. وفي هذا الخصوص، فهو يرحب بتعهد ممثل المكسيك. وأخيراً، فقد طالب بتحرير مبلغ الـ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار الذي وضع جانبا في صندوق الطوارئ.

٢٠ - **السيد ياماناكا** (اليابان): قال إن وفده لاحظ الصعوبات الإدارية والمالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وهو يؤيد تعليق ممثلة الولايات المتحدة في هذا الخصوص.

٢١ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إن وفدها يرغب في تأييد بيانات ممثلة المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثلة بيرو باسم فريق ريو.

٢٢ - وأضافت أن تاريخ المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يدل على الأداء الضعيف بسبب الافتقار إلى الإدارة الفعالة. ووفقا لذلك، يتوجب بذل كل جهد ممكن لضمان تعيين مدير للمعهد. ويدعم وفدها تعليقات ممثل فترويلا بشأن عملية التعيين. إن رأي الأمانة العامة بأن المرشح البالغ من العمر ٤٨ سنة صغير السن جدا ليعين في رتبة مد-٢ أمر محيّر على ضوء جهود المنظمة الرامية إلى جعل موظفيها من الشباب والتزامها بالقضاء على التمييز على أساس السن.

٢٣ - وأضافت أن وفدها بينما يدعم تحرير مبلغ الـ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار الموضوع جانبا لأجل المعهد في صندوق الطوارئ، فإنه يرغب في التأكيد على الحاجة إلى حل أطول أجلا لصعوبات المعهد المالية. ونظرا لأهمية عمله، لا يجب أن يكون معتمدا على التبرعات.

٢٤ - **السيدة ستيرن** (مديرة شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، مكتب خدمات الرقابة الداخلية): عبرت عن رضاها عن الجدية التي استقبلت بها نتائج وتوصيات المكتب من قبل الأمانة العامة والفريق العامل. وبينما لم تجر أي متابعة لمراجعة الحسابات ، فإن المكتب يعمل على نحو وثيق مع الأمانة العامة بشأن تنفيذ توصياتها، وخاصة تلك المتعلقة بالاتصال بين الأمانة العامة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وهناك حالياً فريق مراجعة حسابات من مجلس مراجعي الحسابات في سانتو دومينغو لاستعراض التقدم الذي تحقق.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

(أ) **بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت** (A/57/664 و Corr.1، A/57/665، A/57/811 و A/57/813).

٢٥ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي)، مقدما تقرير الأداء عن ميزانية الأمم المتحدة الخاصة ببعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ /(A/57/665)، لاحظ أنه من أصل المخصصات البالغة ٥٤,٢ مليون دولار، فإن حوالي ٤٨,٦ مليون دولار قد أنفق، مما ترك فرقا يبلغ ٥,٥ ملايين دولار. ولقد تحققت وفورات هامة في تعيين الموظفين الوطنيين والدوليين.

٢٦ - وأضاف أن ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/57/664) قد تجاوزتها الأحداث. لقد أوصى الأمين العام مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠٠٣ بأنه على البعثة أن تبقى لفترة إضافية مدتها ٣ أشهر وقد وافق مجلس الأمن على استمرارها حتى ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وريثما يصدر قرار بشأن مستقبل البعثة إلى ما بعد هذه التاريخ، فإن ترتيبات التمويل المؤقت مطلوبة، كما هو وارد في ملاحظة الأمين العام المتضمنة في الوثيقة (A/57/811). لذلك فإنه مطلوب من الجمعية العامة أن تخصص مبلغ ١٢ مليون دولار لفترة الشهور الأربعة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢٧ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): مقدماً تقرير اللجنة الاستشارية المعني بتمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (A/57/813)، قال إن اللجنة الاستشارية قد أيدت طلب الأمين العام بتخصيص مبلغ ١٢ مليون دولار لفترة الشهور الأربعة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن اللجنة الاستشارية قد أبلغت من قبل ممثلي الأمين العام بأن النقد الحالي المتاح في الحساب الخاص ببعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت هو ٤٦,٢ مليون دولار في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٣. وبموجب هذه الظروف، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تمنح سلطة الالتزام، بدلا عن الاعتمادات، لاستخدام الرصيد النقدي المتاح لتغطية الاحتياجات لاستمرار البعثة لفترة الشهور الأربعة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ومع ذلك، وبما أنه سيقدم اقتراح بالميزانية المنقحة إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والخمسين، ستقدم اللجنة الاستشارية تقريرها عن تقرير الأداء المالي بالاقتران بتقريرها عن الميزانية المنقحة.

٢٨ - **السيد المنصور** (الكويت): قال إن وفده سيرحب ببيان خطي للنفقات المتعلقة بالبعثة.

٢٩ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال إن المعلومات ستقدم خلال المشاورات غير الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.